يدل على الكثرة فكيف بجمعه وكون المذكور في هذا العلم التصريفات
لانصريفيات فيه مخالفة تدل بزيادة حروفه على المبالغة في الفعل
بالوصول الى مبتغاه والتكثير في عدد مرات اتيانه باجادا شيأ كثيرة منه
والمطابقة للتسمية حينئذ ان يكون في العلم صروف بليغة كثيرة
لانصريفيات لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف كالاصل
المبالغة والتكثير منافيا لما قدمته ودل عليه تعريف ابن مالك واحد
وهذا اوان نرجع الى المقصود اي المقصود بالذات فالمراد كما
بالرجوع المتوجه لاحقيقة التي هي العود اذ التعريف وشرحه من
المقصود لا لذاته ان الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف وهي
مؤمن تقسيم الكل الى اجزائه بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
الكلي الى جزئياته تحته عن الفعل كما انه اراد به الماضي لتقدمه
في اول فصل اسئلة لتعريف الافعال بان المضارع مشتق من الماضي
وما بينهما ومنه اي وعن الاسماء التي تشتق من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله فان قلت الخ وفي
يشتق ضمير مرفوع كما يدل عليه وضمير منه عائد على الفعل وتحته
حينئذ عن اخوال المصدر في اخر المتن استطرادا وجعل الضمير المرفوع
بكيشتق عائدا على الفعل وضمير منه عائد على الموصول المراد به المصدر
محافظة على جعل الاشتقاق حقيقيا فيه بعد شرع في بيان تقسيمه
لوحدف بيان لكان الكلام احصر واظهر فان قلت فما وجه اثباتها
قلت وجهه ان التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وعين
حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة
والتلفظ وبيان لما مصدر من بان اي ظهر فاضافته للتقسيم اضافة
الى الفاعل واما اسم مصدر من بين اي اظهر فاضافته له اضافة
الى المفعول ثم الفعل المراد من ثم الترتيب الذكري لا الزماني
بقيد الصلة ولا بد منه والمراد بالفعل الماضي فقط لان المجرد
لا يكون في المضارع ولفظ المصنف فيما سياتي واما الرباعي فهو فعلل
لكلمة مخصوصة اي دالة بجوهرها على حدث ونهايتها على زمن معين

وضعا وكون المكسور الفا اهما لما ذكر والمفتوح الفاء مصدرا انما هو
بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل اما ثلاثي
واما رباعي منسوبا الى الثلاثة او الاربعة على غير قياس قاله الجاربردي
لانه لا يخل اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقرا الماوجد في الخارج
من ذلك ثلاثة او اربعة اعلم ان واحدا او احد المنكر او المضاف
للضمير الواقعين في سياق النفي للعموم اذ احد المضاف في تاويل
احد المنكر كقولك ما قام احد منهم او واحد منهم او احدهم اي ما قام
منهم الا ان واحدا او احدا قديرا دمنهما ألا تفرد عن غيره لقرينة سياق
اشتمل عليها المقام كقولك ما جاءني واحد او احدهم بل اثنان ولا تقط
الدينار لاحد الزيدين بل لهما معا وكذلك في الوجهين معا احدهما
او احدهم المرويان من العاطف بأو في سياق النفي كقولك لا تشتم
زيدا او عمرا او احدهم تريد واحدا منهم قال تعالى ولا تطع منهم اثما او
كفورا وكقولك لا تعط هذا الدينار زيدا او عمرا بل لهما معا اي لا احدهما
منفردا واما التعاطف بالواو في سياق النفي فان تكرر حرف النفي
كان المعنى على الاستغراق في الوجهان مجتمعين ومنفردين كقولك
لا تشتم زيدا ولا عمرا ولا بكرا اي واحدا منهم على اي حال كان وان لم يتكرر
كقولك ما جاءني زيد وعمرو وبكر احتمل معناه ذلك اي ما جاءني واحد
منهم واحتمل ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي صادق
بالثبوت للبعض اذا تقرر هذا فاعلم ان العطف في ثلاثة
واربعة باو كما صنع الشارح اولى منه اذ الخلو معنى الاستغراق فلو تسلط
على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو لكان المعنى الظاهر الخلو من
اجتماعها وهو صادق فسلبه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر الخلو من احدهما اي واحد منهما اي كيف واحد منهما وهو كاذب
فالصادق سلبه ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلو حينئذ لا تفرد وفي معنى
الاثبات والله اعلم اذ لزيد تعليل لقوله لا يخلو الى قوله او اربعة
لا لقوله فالاول الثلاثي والثاني الرباعي لفساد المعنى والاستقرا لقد
على التتبع ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاعتدال بين القلة المؤدية